أخبار الخليج
العدد (١٧٢٦٥) - السنة الخمسون - الإثنين ٥ محرم ١٤٤٧هـ - ٣٠ يونيو ٢٠٢٥م
www.akhbar-alkhaleej.com

استراتيجية أمنية واعية تعزز مكانة البحرين واحة للأمن والأمان في قلب الخليج العربي

بقلم:
الشريف د. محمد بن فارس الحسين ○

في قلب الخليج العربي، وعلى تراب البحرين الطاهر، تقف وزارة الداخلية شامخةً، كالسدّ المنيع، وكالجبل الأشم تؤدي رسالتها في حفظ الأمن وصون الأرواح والممتلكات، بوحي من ولاءٍ مطلق للقيادة الحكيمة، وبروح متقدّة بالمواطنة والانضباط والمسؤولية.

ليست وزارة الداخلية مجرّد مؤسسة تنفيذية، بل هي خلية عمل دؤوب تسري في شرايين الوطن، تسهر لتحرس أحلام الناس، وتحمل على عاتقها عبءَ أمن لا يعرف التهاون، وعدلاً لا يقبل التراخيَ. وفي ظلّ التوجيهات السديدة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، وبدعم مباشر من صاحب السمو الملكي الأمير سَلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، تمضي وزارة الداخلية في نهج حضاريّ يعانق الحداثة دون أن يفرِّط في الثوابت.

قيادة حكيمة ونهج إنساني

ومنذ تولّي الفريق أول معالي الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة حقيبة وزارة الداخلية، شهدت المنظومة الأمنية تطورًا استراتيجيًا شاملاً، ارتكز على مبدأ الأمن المجتمعي، والوقاية قبل المواجهة، والعدل قبل الحزم. فالأمن في البحرين لا يُمارَس بالعنف، بل يُبنى على الثقة المتبادلة بين المواطن ورجل الأمن، وعلى الشراكة المجتمعية الفاعلة.

ويُشهد لمعالي الوزير بحنكته الأمنية وبعد نظره في التصدي للتهديدات المستجدة، من الإرهاب الإلكتروني إلى الجرائم المنظمة، وحرصه على الاستثمار في الإنسان البحريني، تدريبًا وتأهيلاً ورفعًا للكفاءة، لتظل وزارة الداخلية عنوانًا للكفاءة والانضباط

أمن داخلي يرتقي بمعايير عالمية

لقد حققت وزارة الداخلية خطوات واسعة في مجالات الأمن العام، والسلامة المَرورية، ومكافحة المخدرات، والهجرة والجوازات، والإصلاح والتأهيل. وأصبحت البحرين مضرب المثل في سرعة الاستجابة، وتكامل الأجهزة الأمنية، وحسن استخدام التكنولوجيا الحديثة – من كاميرات المراقبة الذكية، إلى أنظمة التحليل الجنائي، وصولاً إلى التطبيقات الإلكترونية التي قرّبت الخدمات الأمنية من المواطن والمقيم في كل أرجاء البحرين.

وفي أوقات الأزمات، أثبت رجال الداخلية أنهم أبناءُ الوطن في الميدان، كما في كل ميادين الشرف وأداء الواجب. فقد كان لهم دورٌ ريادي خلال جائحة كورونا، في تنظيم الحظر، وضبط التنقل، وتيسير وصول الخدمات، ومؤازرة جهود الدولة في الرعاية الصحية وتأمين سلامة المواطنين والمقيمين.

ولعلّ من أبرز ما يُحسب لوزارة الداخلية، التزامها الصارم بحقوق الإنسان، وفق معايير دولية معترف بها، جعلت من البحرين نموذجًا في التوازن بين فرض الأمن وصون الكرامة الإنسانية. وقد نالت البحرين إشادات دولية متعددة، بفضل الممارسات الأمنية الرشيدة التي تحترم القانون، وتراعي العدالة، وتقدّر الخصوصية.

إشادة ملكية وتوجيهات سامية

لطالما أولى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، وزارة الداخلية أهمية قصوى في إطار رؤيته الشاملة للأمن الوطني المستدام. فقد وجّه جلالته إلى ضرورة «ترسيخ مبادئ العدالة والشفافية في العمل الأمني، وتعزيز علاقة الثقة المتبادلة بين المواطن ورجل الأمن»، مؤكداً في أكثر من مناسبة أن «الداخلية ليست فقط حامية للأمن، بل شريكة في البناء الوطني والتنموي».

كما شدد جلالته على أهمية الاستثمار في العنصر البشري، حين قال: «نؤمن بأن الإنسان البحريني هو أساس النهضة، ولذا فإن تأهيل رجال الأمن علميًا وعمليًا هو أولوية استراتيجية لا تقبل التراخي»، وهي توجيهات سامية ترجمت إلى برامج تدريب وتطوير متقدمة، جعلت من رجل الأمن البحريني نموذجًا في الوعي والانضباط والاحترافية في أداء المهام الأمنية في كل الظروف.

وقد دعا جلالته باستمرار إلى توسيع مظلة الأمن المجتمعي، وتشجيع مبادرات التواصل مع المواطنين، إيمانًا من جلالته بأن «تحقيق الأمن لا يتم بالعصا، بل بالعقل والحكمة والتعاون». وهي كلمات ملكية وضعت الأساس لفلسفة الأمن في البحرين: أمنٌ يُصغي، ويحتوي، ويعمل من أجل الجميع.

لقد عبّر جلالة الملك المفدى عن فخره برجال وزارة الداخلية قائلا :«إن رجال الأمن هم موضع فخرنا واعتزازنا، فهم الساهرون على أمن الوطن واستقراره، يقدمون التضحيات بكل إخلاص، ويضربون أروع الأمثلة في الشجاعة والانتماء».

إنها كلمات ملكية سامية، اختزلت في حروفها كل التقدير، وأكدت أن رجال الأمن ليسوا مجرد حماة لأمن الوطن، بل هم رموزٌ للوطنية في أنبل معانيها.

إن وزارة الداخلية في مملكة البحرين ليست مجرد جهة أمنية، بل هي بيتُ كل بحريني وبحرينية، سَندٌ للمحتاج، وعدلٌ للمظلوم، وحزمٌ على من أراد السوء. هي القلب الذي ينبض بالأمن، والعين التي لا تغفو، واليد التي تصون وتحمي.

فطوبى للبحرين برجالها، وطوبى لقيادتها الحكيمة، وطوبى لكل يد بيضاء، تشيّد وتكرس الأمن لهذا الوطن الغالي وتضيئه بهالات من النور.

○ أكاديمي متخصص في العلوم الشرعية وتنمية الموارد البشرية
Dr.MohamedFaris@yahoo.com

اعترافات.. السيد المسيح!

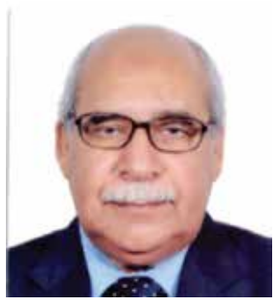

بقلم:
عبدالرحمن علي البنفلاح

يقول تعالى: «نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك هذا القرآن وإن كنت من قبله لمن الغافلين» يوسف/ ٣. وهذا يشير إلى أن هناك قصصًا غير قصص القرآن، والدليل على ذلك ما أشارت إليه سورة الكهف في قوله تعالى: «نحن نقص عليك نبأهم بالحق إنهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى» الكهف/ ١٣.

واستخدام القرآن العظيم أسلوب القصص يؤكد أن قصص القرآن حق لأنه يتتبع آثار الناس، وما نتج عنها من طاعة ومعصية، وأما ما يقصه البشر فهو عرضة للتغيير والتبديل، وهذا من شأن البشر، لهذا وصف القصص القرآني بأنه أحسن القصص، وأن ما يقصه الإنسان في أحواله المختلفة، فهو لا يبلغ درجة الحسن فضلاً أن يرقى إلى درجة الأحسن إذًا، فالقرآن الكريم فوق أنه معجزة أنزله الله تعالى على رسوله محمد (صلى الله عليه وسلم) لإثبات نبوته فهو فوق ذلك سجل حافل بقصص الذين سبقوا، وما دار بينهم وبين أنبيائهم، وكثيرًا ما يكرر القرآن عندما يروي أو يقص هذه القصص، يقول تعالى «تلك من أنباء الغيب نوحيها إليك ما كنت تعلمها أنت ولا قومك من قبل هذا فاصبر إن العاقبة للمتقين» هود/ ٤٩.

وحين اختلف الناس حول قصة مريم وقومها، قال الله تعالى حسمًا للخلاف: «ذلك من أنباء الغيب نوحيه إليك ما كنت لديهم إذ أجمعوا أمرهم وهم يمكرون» يوسف/ ١٠٢.

اذًا، فقمة البيان ما يقصه القرآن بوحي من الله تعالى إلى رسوله محمد (صلى الله عليه وسلم).

إن القرآن الكريم أصدق سجل لتواريخ الأمم مع أنبيائهم ، وأنه الدليل القاطع على صحة ما ذكره القرآن من أحداث عظام، وإذا أرادت أمة من الأمم التأكد من صحة أخبارهم مع أنبيائهم، فعليهم أن يعرضوا هذا التاريخ على كتاب الله (القرآن الكريم)، أو فما وافق شيء من هذا التاريخ مع القرآن، فهو من بقايا الوحي الذي تنزل على موسى وعيسى (عليهما السلام)، وما خالف ما جاء به القرآن فلا حظ له من الوحي الذي أنزله الله تعالى على رسله الكرام، ولم يلحقه أي تحريف أو تبديل، وسيظل القرآن الكريم الدليل القاطع على صحة ما ذكره من أنباء الأمم، فإذا أرادت أمة من الأمم التأكد مما يزعمه الرواة من صحة أخبارهم، فعليهم أن يعرضوها على القرآن، فما وافقه كان حقًا، وما خالفه فهو باطل لا سند له تاريخيًا.

وها نحن نعرض قصة نبي الله عيسى على القرآن ليقول رأيه، أو حكمه العادل، وصحة ما ورد فيه من الأنباء، وما ادعوه عليه هو وأمه الطاهرة المطهرة، ودعونا نستمع إليه وهو يخبرنا عن أنبائهم مع أقوامهم، يقول تعالى: «وإذ قال الله يا عيسى ابن مريم ءأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله قال سبحانك ما يكون لي أن أقول ما ليس لي بحق إن كنت قلته فقد علمته تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك إنك أنت علام الغيوب (١١٦) ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم وكنت عليهم شهيدًا ما دمت فيهم فلما توفيتني كنت الرقيب عليهم وأنت على كل شيء شهيد (١١٧) إن تعذبهم فإنهم عبادك وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم (١١٨) قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم لهم جنات تجري من تحتهم الأنهار خالدين فيها أبدا رضي الله عنهم ورضوا عنه ذلك الفوز العظيم (١١٩)» سورة المائدة.

نعم هذا هو الحق الذي لا مراء فيه، ولا معقب عليه، وحكم الله تعالى الذي اعترف به المسيح عيسى ابن مريم أمام الأشهاد، وأيده القرآن الكريم، من هنا ندرك الحكمة الجليلة والعظيمة وراء اختيار معجزة الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) كتاب على يد نبي أمي يخبر فيه عن أنباء الأمم وأنبيائهم، وفيه من الإشارات العلمية الموحية إعجاز ما بعده إعجاز، ومن أدلة إعجازه خلوده، يقول تعالى: «إنّا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون» الحجر/ ٩. ولقد صانه من الدس والتزوير، فقال سبحانه وتعالى: «.. وإنه لكتاب عزيز (٤١) لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد (٤٢)» فصلت.

إذًا، فمن صالح الأمم أن تؤمن بهذا الكتاب، وتوقره وترد الشبهات عنه، وخاصة أن علماء العالم ومفكريه دافعوا عنه، واعترفوا له بالتفوق، بل أقروا له بأنه وحي من الله لم يتغير ولم يتبدل فيه حرف واحد، وها هو الحق سبحانه يؤكد أن هذا القرآن وحي أوحى به الله سبحانه إلى رسوله (صلى الله عليه وسلم)، يقول تعالى: «وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك إذًا لارتاب المبطلون» العنكبوت/٤٨. وقال تعالى: «أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيرا» النساء/ ٨٢.

إذًا، فكل ما جاء في القرآن من قصص، وأنباء هي حق لا شك فيه، وهو برهان على صدق الرسول (صلى الله عليه وسلم) في بلاغه عنه الله تعالى، ولقد شهد له قومه بالصدق والأمانة، وكانوا يحكمونه فيما يشجر بينهم، كانوا ينادونه بأصدق صفتين وهما: الصدق والأمانة، حتى أنهم استأمنوه على أموالهم وثرواتهم ليلة الهجرة.

إن اعترافات المسيح عيسى ابن مريم (عليه السلام) شهادة على أن هذا الكتاب معجز في ذاته، معجز في الإشارات التي تحدث عنها القرآن لأن قوة الإسلام تنبع من ذاته، وهو ينتشر بالدفع الذاتي، وهذا هو السر في أن الإسلام لم يتأثر بتخلف المسلمين، بل هو يكسب كل يوم أرضًا جديدة، وقلوبًا جديدة، وهذا ما يدهش العالم، ويؤكد ألوهية هذا الكتاب المعجز، وتفرده عن غيره من الكتب السماوية.

معركة انتخابية ديمقراطية في مدينة نيويورك

بقلم:
د. جيمس زغبي ○

لقد حظيت الانتخابات التمهيدية الديمقراطية لرئاسة بلدية مدينة نيويورك، والتي أجريت يوم ٢٤ يونيو ٢٠٢٥، باهتمام كبير وذلك نظرا للدور الكبير الذي تلعبه مدينة نيويورك في الحياة الأمريكية.

تعد نيويورك موطنًا لبعض الرموز الثقافية الأمريكية المميزة على غرار تمثال الحرية، ومبنى إمباير ستيت، ومركز التجارة العالمي، وتايمز سكوير، وبرودواي، ومسرح أبولو في هارلم.

وهي أيضًا المدينة الأكثر اكتظاظًا بالسكان والأكثر تعقيدًا ديموغرافيًا في الولايات المتحدة الأمريكية، مع أحياءها الخمسة الفريدة التي تتعايش بشكل مدهش في نفس الكيان السياسي.

تعاني مدينة نيويورك أيضًا من العديد من التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية، على نطاق واسع: الجريمة، والإسكان، والمخدرات، والهجرة، والتوترات العنصرية والإثنية، ومشاكل الشرطة، وارتفاع تكاليف المعيشة، والاستقطاب السياسي.

ومع ذلك، تظل مدينة نيويورك بمثابة المغناطيس الذي يستقطب مئات الآلاف من المهاجرين الجدد من جميع أنحاء العالم والشباب من مختلف أنحاء الولايات المتحدة للاستقرار هناك نظرا الى جاذبيتها وما توفره من فرص.

ورغم كل تعقيدات نيويورك ومشاكلها، من المدهش أن يرغب أي سياسي في تولي مهمة حكمها الشاقة. ومع ذلك، ها نحن ذا، في الانتخابات التمهيدية في نيويورك، حيث تنافس تسعة مرشحين رئيسيين على ترشيح الحزب الديمقراطي للانتخابات العامة في نوفمبر. إن الدلالات المتعددة التي حددت تلك المنافسة جعلتها أكثر إثارة للاهتمام.

من بين الديمقراطيين التسعة الرئيسيين المتنافسين على ترشيح حزبهم، كان هناك حاكم سابق، واثنان من المسؤولين المنتخبين على مستوى المدينة، ومسؤول سابق على مستوى المدينة، وأربعة أعضاء منتخبين في المجلس التشريعي للولاية كان من أبرزهم في هذه المرحلة الحاكم السابق أندرو كومو، ونائب الولاية زهران ممداني الذي حقق الفوز في نهاية المطاف.

شغل أندرو كومو، البالغ من العمر ٦٧ عامًا، منصب حاكم الولاية مدة عشر سنوات حتى أجبر على الاستقالة تحت سحابة من الاتهامات التي تتراوح من الطريقة الانتقامية التي تعامل بها مع الموظفين وغيرهم من المسؤولين، إلى الفساد، وسوء التعامل مع جائحة كورونا (كوفيد-١٩) في دور رعاية المسنين، والأهم من ذلك، اتهامات ذات مصداقية بالتحرش الجنسي من قبل اثنتي عشرة امرأة.

وقد حظي المرشح أندرو كومو بتأييد جزء كبير من المؤسسة الديمقراطية في ولاية نيويورك، كما حظي بدعم مالي من لجان العمل السياسي الممولة من المليارديرات والتي تنفق ملايين الدولارات نيابة عنه.

خاض أندرو كومو حملة تركز على خبرته - وهي سلاح ذو حدين - ويؤكد على نهجه الوسطي في السياسة، والذي يعتبر في هذه البيئة السياسية المستقطبة جذابا لبعض سكان نيويورك ومثيرا للانقسام بالنسبة لآخرين.

كان زهران ممداني الذي خرج فائزا يعتبر الخصم الرئيسي لأندرو كومو، وهو يبلغ من العمر ٣٣ عامًا، ولم يمض على عضويته في المجلس التَشريعي للولاية سوى أربع سنوات. ورغم صغر سنه وقلة خبرته، فإن أجندته التقدمية وأسلوبه الكاريزمي دفعاه إلى منافسة شديدة على الصدارة.

ترشح زهران ممداني بدعم من الاشتراكيين الديمقراطيين الأمريكيين ومنظمات يسارية أخرى في نيويورك، وقد جعلته حملته الشعبية رائدًا في جمع التبرعات الفردية، ووفرت له عددًا قياسيًا من المتطوعين.

ينتمي كلاهما إلى خلفيات عائلية مختلفة تمامًا، وإن كانت بارزة، ذلك أن أندرو كومو هو ابن الحاكم السابق ماريو كومو، وهو شخصية مرموقة في الجالية الإيطالية الأمريكية.

قبل ترشحه لمنصب حاكم الولاية، شغل أندرو كومو منصب رئيس موظفي والده و«مُدبّر شؤونه»، ثم تقلد منصب وزير الإسكان والتنمية الحضرية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون.

أما زهران ممداني فهو أمريكي مسلم ينحدر من أصول هندية، وقد وُلد في أوغندا، وله والدان بارزان. فوالده محمود، مفكر تقدمي معروف عالميًا وأستاذ في جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

أما والدته، ميرا ناير، فهي مخرجة أفلام حائزة عدة جوائز مرموقة. هاجر زهران ممداني إلى الولايات المتحدة مع والديه في سن السابعة، وحصل على الجنسية الأمريكية عام ٢٠١٨، وكان ناشطًا طلابيًا، وبعد تخرجه، أسهم بنشاط في عدد من القضايا والحملات التقدمية.

وبسبب نشاطه الفاعل وشخصيته المقنعة، فقد قارن البعض صعوده الصاروخي بصعود الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما.

قبل اعلان فوزه، أظهرت استطلاعات رأي مختلفة تقدم أندرو كومو. وبعيدًا عن المنافسة الشرسة، كشفت استطلاعات الرأي أيضًا عن قصة أخرى – قصة تُبرز بوضوح بعض الانقسامات التي يعاني منها الحزب الديمقراطي اليوم.

تقدم أندرو كومو بشكل حاسم بين الناخبين السود، والكاثوليك أو البروتستانت، وغير الحاصلين على تعليم جامعي، وأولئك الذين يتبنون آراء معتدلة أو محافظة، والأكثر فقرا، وكبار السن.

في حين تقدم زهران ممداني أو تعادل مع أندرو كومو بين الناخبين البيض واللاتينيين وخريجي الجامعات والأثرياء والليبراليين والأصغر سنا، كما تقدم بين واحدة من أكبر مجموعات الديمقراطيين في نيويورك: أولئك الذين ليس لديهم انتماء ديني.

ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أنه على الرغم من أن أندرو كومو والمنظمات اليهودية المؤسسة جعلوا من رفض زهران ممداني اتخاذ خط مؤيد لإسرائيل قضية كبيرة، فقد تقدم بشكل أكبر من المتوقع على خصمه أندرو كومو في المنافسة على الأصوات اليهودية – وخاصة أن المرشح في المركز الثالث، بريان لاندر، وهو يهودي ومنتقد لإسرائيل أيضا، قد «أيد» زهران ممداني في الانتخابات التمهيدية.

وكشفت استطلاعات الرأي عن نفس المشاكل التي يواجهها الديمقراطيون على المستوى الوطني، والانقسامات الموجودة بين مختلف المجموعات المكونة لائتلافهم: الشباب مقابل كبار السن، البيض مقابل غير البيض، المتدينون مقابل غير المتدينين، الحاصلون على تعليم جامعي والأكثر ثراء مقابل الطبقة العاملة.

وبما أن هذه الانتخابات تميزت بما يسمى «التصويت بالاختيار الترتيبي» –حيث اختار الناخبون أفضل خمسة مرشحين بالترتيب، ثم تم فرز الأصوات ووزنها بحسب التفضيل – فقد كانت النتيجة متقاربة للغاية بحيث كان من الصعب توقع مآلها.

وتمهيدًا لانتخابات شهر نوفمبر القادم، سيواجه المرشح الديمقراطي عمدة نيويورك الحالي، إريك آدامز، الذي يترشح كمستقل، وقد يشمل أيضًا المرشح الذي حل ثانيًا في الانتخابات التمهيدية، إذ يمكن لكل من أندرو كومو أو زهران ممداني الترشح ضمن قائمة حزب ثالث. إنها المرحلة الأخيرة في منافسة مثيرة.

○ رئيس المعهد العربي الأمريكي.

المتعاطون.. بين خطأ السلوك وواجب الاحتواء

بقلم:
نبيلة رجب

الحديث عن المخدرات ليس سهلا، لا على المستوى الإنساني، ولا على المستوى المجتمعي. والخطأ الأكبر أن نختزله في القانون فقط، أو أن نحصره في نظرة واحدة. قرار إنشاء نيابة متخصصة لجرائم المواد المخدرة والمؤثرات العقلية في البحرين خطوة مهمة، جاءت في وقت يتزايد فيه الوعي بخطورة هذه القضايا، خاصة بعد حوادث مؤلمة راح ضحيتها أبرياء بسبب القيادة تحت تأثير مواد تغيِّب العقل وتترك في أثرها وجعا طويلا في القلوب والبيوت.

ومن المهم أيضا ألا تغيب عن الوعي العام خطورة الدور الذي يلعبه المروّجون والمهربون. هؤلاء ليسوا جزءًا من المشكلة فحسب، بل هم من يغذونها عمدا، ويسهمون في توسيع دائرتها بلا وازع. التعامل معهم يجب أن يظل حازما، واضحا، دون أي تهاون، لأنهم لا يُقحمون أنفسهم فقط في طريق الجريمة، بل يفتحون أبوابه للآخرين. ووسط كل جهود الاحتواء والعلاج، يبقى الردع واجبا لا يُمكن التراخي فيه تجاه من يُتاجر بسموم تُهدد أمن الناس وسلامة أبنائهم.

ورغم وضوح المشهد، يبقى من الإنصاف أن نُعيد النظر في فئة المتعاطين، لا بمنظار التبرير، بل بمنظار الفهم العميق للسلوك الإنساني حين يضعف. فليس كل من تورَّط في التعاطي كان يقصد الفساد، بل أحيانًا كانت البداية من هشاشة لم تجد من يرممها، أو من ضغط نفسي لم يجد من يفهمه، أو من تغرير في لحظة غياب. الخطأ يظل خطأً، والمساءلة لا تُسقط، لكن الاقتصار على العقوبة وحدها يجعلنا ندور في ذات الدائرة، دون أن نكسرها من جذورها.

من التجارب المؤلمة، نعلم أن من يقع في فخ التعاطي قد يجد نفسه لاحقا في عزلة أشد من السجن ذاته، لا بسبب الحكم القانوني، بل لأن المجتمع لا يمنحه فرصة ثانية. وكأن السقطة تلازمه إلى الأبد، حتى حين يحاول النهوض.

وعلى مستوى العالم، تنوعت أساليب المواجهة، فاختارت بعض الدول الدمج بين الوقاية والعلاج والعقوبة، بما يتناسب مع طبيعة مجتمعها. البرتغال، على سبيل المثال، اتخذت نهجا يرتكز على الإحالة إلى لجان دعم نفسي واجتماعي بدلا من الاكتفاء بالإجراءات القضائية. وفي آيسلندا، كانت الوقاية المبكرة عبر التعليم والنشاطات المجتمعية ركيزة رئيسية في تقليل نسب التعاطي بين الشباب. هذه التجارب لا تُعرض هنا للمقارنة، بل للاستئناس، ولمواصلة التفكير في ما يمكن أن نفعله نحن بما يتناسب مع واقعنا وقيمنا وتقاليدنا.

في البحرين، لله الحمد هناك جهود تبذل بالفعل من جهات متعددة، ونقدر ذلك، لكن التحدي يكمن في تعزيز التكامل بينها، وتوسيع نطاق المبادرات بما يتلاءم مع احتياجات الواقع المتغير.

وإن تأملنا في أبعاد هذه القضية، فلن نجد أنها إنسانية فقط، بل تحمل في طياتها أيضا أثرا اقتصاديا بالغا. فالتعامل مع قضايا التعاطي من زاوية العلاج والتأهيل، في الحالات التي يُمكن فيها ذلك، لا يُخفف فقط من الأعباء على المنظومة العدلية، بل يُجنب الدولة خسائر إضافية.

تكلفة الحبس – بما يشمله من تشغيل وسكن ورقابة– غالبا ما تفوق تكلفة العلاج المتخصص، الذي يُسهم بدوره في إعادة دمج الفرد كمساهم في الاقتصاد بدلا من أن يبقى عبئا عليه. بل إن إقصاء المتعافين من سوق العمل لا يخسرهم وحدهم، بل يُهدر طاقة كان من الممكن أن تتحول إلى إنتاج.

من هنا، يمكن التفكير في أدوات داعمة تُكمّل هذا التوجه دون أن تتعارض مع التشريعات، مثل مبادرات تُعرف بـ«برامج الفرصة الثانية»، تُطلقها بعض الجهات لتمكين المتعافين من العودة إلى سوق العمل ضمن بيئة احترافية آمنة، إلى جانب مراكز للدعم النفسي يسهل الوصول إليها في الأحياء السكنية، أو حتى تطبيقات ذكية تراعي الخصوصية وتُسهم في المتابعة والدعم بطرق مرنة ومبتكرة.

لسنا بحاجة إلى تقليص سلطة القانون، بل إلى تكامل الأدوار حوله، بحيث لا يقف وحده في وجه ظاهرة معقدة، بل يُسانده وعي مجتمعي، ونُضج مؤسسي، وحلول عملية متجددة.

نحن لا نقلل من خطر المؤثرات العقلية، ولا نطالب بتخفيف الرقابة أو العقوبة، لكننا ندعو إلى أن تكون المواجهة أوسع من النص، وأقرب إلى الإنسان.

لأن العدالة لا تكتمل حين يُغلق ملف القضية، بل حين يُفتح باب جديد لحياة يمكن أن تبدأ من جديد.

rajabnabeela@gmail.com